



اتفاق الغاز الثلاثي يضع "إسرائيل" ومصر في معادلة أمن الطاقة الأوروبية

الحدث

● وقعت مصر والاتحاد الأوروبي و"إسرائيل" يوم الأربعاء 15 يونيو/حزيران 2022، مذكرة تفاهم لزيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى الاتحاد الأوروبي، بموجب الاتفاقية التي وقعت في القاهرة، وتستمر لثلاث سنوات يمكن تمديدتها لمرتين آخرين، حيث سترسل "إسرائيل" المزيد من الغاز إلى محطات تسيليل الغاز المصرية، إدكو ودمياط، ومن ثم تصديره إلى الأسواق الأوروبية، وفي المقابل، سيشجع الاتحاد الأوروبي شركات الطاقة الأوروبية على مزيد من الاستثمارات في التنقيب على الغاز والبنية التحتية اللازمة للإنتاج والتصدير في مصر و"إسرائيل".

● وقعت مصر ودولة الاحتلال اتفاقية استراتيجية في فبراير/شباط 2018 لتصدير الغاز إلى مصر بقيمة 19.5 مليار دولار، وبدأت مصر في استقبال واردات الغاز الإسرائيلي في مطلع عام 2020 عبر خط أنابيب "العريش-عسقلان" البحري، وبلغ متوسط إمدادات الغاز القادمة من إسرائيل حوالي 430 مليون قدم مكعب يوميا خلال النصف الثاني من عام 2021، في بداية شهر مارس/أذار الماضي، رفعت حكومة الاحتلال صادراتها من الغاز إلى مصر عبر استخدام خط أنابيب "الغاز العربي" البري لأول مرة، ليصل حجم الغاز المتدفق إلى مصر في نهاية مارس/أذار الماضي، حوالي 720 مليون قدم مكعب يوميا.

التحليل: "إسرائيل" تجنى مكاسب اقتصادية وجيوسياسية

● تعاني "إسرائيل" منذ اكتشاف حقلي "ليفائثان" و"تمار" قبل عقد من الزمان من تحديات تعوق زيادة صادراتها للخارج، حيث ظل الهاجس الأمني هو العائق الرئيسي أمام تطوير بنية تحتية قادرة على تصدير الغاز إلى الخارج، لكن عوامل مثل تطور علاقات دولة الاحتلال بجيرانها، ثم الحرب في أوكرانيا ساهمت في تعزيز فرص "إسرائيل" لزيادة صادراتها من الغاز إلى الخارج، والتوجه نحو تحقيق أكبر استفادة من أزمة الطاقة في أوروبا، وحتى البحث عن مسارات جديدة بالإضافة للمسار المصري الوحيد حاليا.

يتبع:

التحليل: "إسرائيل" تجنّب مكاسب اقتصادية وجيوسياسية

ص 02

● وفي حين تعطلت مساعي إطلاق مشروع خط أنابيب "إيست ميد"، تنظر حكومة الاحتلال إلى عدة بدائل أخرى لتصدير الغاز إلى أوروبا، تشمل مقترحات بمد خط أنابيب إلى [تركيا](#)، أو إنشاء محطة تسييل عائمة أمام السواحل الإسرائيلية، في نفس الوقت، تتجه "إسرائيل" إلى توسيع صادرات الغاز إلى مصر من خلال مقترحات بمد خط بري من صحراء النقب إلى سيناء، أو خط بحري من حقل "ليفياثان" إلى محطة إدكو، بالإضافة إلى استمرار صادراتها من الغاز الطبيعي إلى الأردن، وكذلك احتمالية وصول الغاز الإسرائيلي إلى لبنان من خلال اتفاق بين الأخيرة ومصر.

● المكاسب الاقتصادية الكبيرة التي ستعود على "إسرائيل" من توسيع قاعدة تصديرها للغاز ستكون هي الأوضح، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن المكاسب الجيوسياسية على المستويين الإقليمي والدولي لا يجب إغفالها؛ إذ إن مساهمة دولة الاحتلال في أمن الطاقة الأوروبي يزيد من تأثيرها السياسي داخل الاتحاد الأوروبي، مع التأكيد على أنه سيظل تأثيرا محدودا بعد أن أظهر الاتحاد موقفا حازما تجاه الخضوع لروسيا، كما أن صادرات "إسرائيل" من الغاز لمصر والأردن، وربما لبنان لاحقا، يمنح حكومة الاحتلال أداة تمدد في المحيط العربي، من خلال تعزيز المصالح المشتركة مع تلك الدول.

● في الجانب الآخر، تحقق هذه الاتفاقية مستهدفا مصريا بالتحول لمركز لتصدير الغاز في المنطقة، خاصة وأن تعاقدها مع حكومة الاحتلال طويل نسبيا (حتى عام 2035)، لكن هذه الاستفادة تظل محدودة في ظل قدرة مصر على تصدير الغاز الطبيعي ستراجع بسبب زيادة الاستهلاك المحلي، مع ملاحظة تناقص إنتاج الغاز من الحقول المصرية في الربع الأول من العام الجاري بمقدار 4% مقارنة بالعام الماضي، كما تقود معادلة الاستهلاك والإنتاج إلى تحول مصر إلى دولة مستوردة للغاز الطبيعي في الأعوام المقبلة.

● بناء على ذلك؛ فإن الغاز القادم من "إسرائيل" سيمثل غالبية صادرات محطات التسييل المصرية إلى الخارج، بالإضافة إلى دخول جزء من "الغاز الإسرائيلي" إلى السوق المحلية المصرية، وهذا يعني أن زيادة صادرات الغاز الإسرائيلية إلى مصر ستحقق مكاسب اقتصادية محدودة للقاهرة على المدى المتوسط، من خلال فارق شراء وبيع الغاز الإسرائيلي ورسوم تسييله، بينما سيتعزز الدور الإسرائيلي في تحقيق أمن الطاقة المصري كمورد رئيسي للغاز.

حدود الاعتماد الأوروبي على "الغاز الإسرائيلي"

● ويأتي هذا الاتفاق في إطار استراتيجية أمن الطاقة التي اعتمدها أوروبا في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، والتي تستهدف الاستغناء عن الغاز الروسي الذي يمثل 40% من احتياجات القارة، ويسعى الاتحاد الأوروبي لتوفير مصادر متنوعة للغاز الطبيعي، لتجنب تفاقم أزمة الطاقة في الشتاء القادم، بعد أن قطعت روسيا إمدادات الغاز عن [بولندا](#) و**[بلغاريا](#)** وهولندا والدنمارك، وخفضت إمدادات الغاز إلى ألمانيا عبر خط أنابيب نورد ستريم 1 بنسبة 40%، وكذلك خفضت صادراتها إلى إيطاليا بنسبة 15%.

● يواجه الاتحاد الأوروبي عدة [تحديات](#) تجعل من إنهاء اعتماده على الغاز الروسي أمرا غير ممكن على المدى القصير، حيث تحتاج أوروبا إلى تطوير بنيتها التحتية لتكون قادرة على استقبال الغاز المسال، مثل إنشاء محطات لإعادة تحويل الغاز المسال إلى حالته الغازية، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن



يتبع:

حدود الاعتماد الأوروبي على "الغاز الإسرائيلي"

ص 03

القدرات التصديرية الحالية لكبار مصدري الغاز المسال بلغت الحد الأقصى، مع التزام بعضهم بعقود طويلة الأجل أغلبها مع الأسواق الآسيوية، مما يجعل كميات الغاز المسال التي يمكن أن توفرها تلك الدول للاتحاد الأوروبي في المدى القريب محدودة.

● ترتبط صادرات مصر و"إسرائيل" من الغاز المسال إلى أوروبا بعامل جوهري، هو الطاقة الإنتاجية القصوى لمحطات التسييل المصرية والذي يبلغ (12.2 مليون طن سنويا)، وقد اقتربت صادرات محطات التسييل من الحد الأقصى للإنتاج في الشهور الخمس الأولى من العام الجاري، حيث بلغت صادرات الغاز المسال 4.7 مليار متر مكعب، وبناء على ذلك، فإن أقصى قدرة تصديرية لمصر وإسرائيل من الغاز المسال في الوقت الحالي تقترب من 11 مليار متر مكعب سنويا، أي 7% من **حجم** الغاز الروسي، وهو ما يقدر بنحو 3% من احتياجات أوروبا، بينما تشير **توقعات** الاتحاد الأوروبي إلى إمكانية استقبال 7 مليار متر مكعب فقط من محطات التسييل المصرية خلال العام الجاري، أي نحو 2% من احتياجات أوروبا.

● تشير هذه الأرقام إلى محدودية الحجم الذي ستوفره صادرات مصر وإسرائيل من الغاز المسال إلى أوروبا في الوقت الراهن، ومع هذا؛ فإن أوروبا لا تبحث عن مورد كبير بقدر ما تستهدف تقسيم وارداتها من الغاز على عدد أوسع من الموردين، وعدم الاعتماد على مصدر رئيسي لتجنب تكرار الوقوع تحت ضغط سياسي على غرار العلاقة مع روسيا، لذلك فإن الاتفاق مع "إسرائيل" يتزامن مع محادثات أوسع بين الاتحاد الأوروبي وقطر والجزائر على سبيل المثال.